

اللائحة العليا للحزب الوطني
مقدم



صفحات مطوية متضمنة

Sp
Cl
3
S

اللائحة العليا للحزب الوطني
تقدم

صفحات طوية تُفسر

أنا إذا دعونا الناس للدخول في هذا الحزب
لا ندعوهم باسم سلطة عالية ، أو حاكم نافذ
الكلمة بل ندعوهم باسم وطنيتهم ، باسم شرفهم ،
باسم حقوق وطنهم ، باسم كرامة الانسان ،
باسم ذكريات آباؤهم وأجدادهم ، باسم مصالح
آبائهم وأحفادهم .

(مصطفى كامل)

صفحات مطوية

هذه صفحات علوتها يد الاحكام العرفية ، وحجبها البطش بالحرية ، ستقرؤها ، فتأخذك الدهشة من كل جانب ، ان كانت هذه السطور محمل غضب أو نعمة . فليس فيها تهديد لنظام ، و اخلال بأمن ، أو دعوة الى جريمة . وستزيدك تلاوتها زيمانا بأنه ليس في الحياة أقوى من الاحرار ، ولا أضعف من الطفاة . مهما كان فقر هؤلاء ، أو قلة أنصارهم ، ومهمسا بلغ ثراء أولئك أو عظم سلطانهم .

فالرجل الحر ، يقول الكلمة الصغيرة ، فيحسب ذو السلطان الخارجون على قانون الانسانية ، أن هذه الكلمة ستزلزل قواعد الحكومة ، ستطلق وحوش الافكار من أقفاصها . فيحسبون لها ألف حساب ، ويكتمون صاحبها ، ويتحرون أثرها ، في فرع واضطراب . وحيرة واشفاق . فتذيع هذه الكلمة أضعاف ما كان مقدرا لها من الذبوع ، لو ترك صاحبها يقولها كما يقول الناس آرامهم .

ونحن نقرأ الآن ما صودر من الكتب والرسائل في الاجيال السابقة ، فلا نجد في أكثره ما يستحق الاهتمام ونعجب ان كانت هذه الكتب والرسائل ذات أثر عظيم في تطور الانسانية وتقدمها .

وفي هذا ما يؤكد أن الرجل الحر ، هو ضمير الانسانية ولسانها ، يقول الكلمة المناسبة في الوقت المناسب . فهي لو قيلت قتل أو أنها أو بعد أوانها لما غيرت من الامر الواقع شيئا . ولا أدل على ذلك من أنك تجد الاحرار الذين يؤدون ضريبة الحرية في عهد الظلم والظغيان قلة لا يتجاوز عددهم أصابع اليدين . وهم فوق قلتهم ، مجهولون من عامة الناس ، ولا يلقون خاصة الناس الا في حذر واشفاق . فاذا ما انتصرت فكرتهم ، وغلب الطفاة على أمرهم وجدت دعاة الحرية وأنصارها

قد خرجوا من كل فج ، وبرزوا من كل جانب . وسمعت منهم
للحرية أناشيد وأغاني . ورأيتهم يحرقون لها البخور ،
ويجرون في مواكبها . بل رأيت بعض من تنكر لها ، وقد زادت
حماسته لانتصارها عن حماسة أنصارها الأصليين ودعاتها
السابقين .

والصفحات التي تنشرها اللجنة العليا للحزب الوطني ،
في هذا الكتيب تتناول أدوارا شتى . ففيها احتجاج على حل
جماعة الإخوان المسلمين . وفيها دعوة الى حثاد مصر في الحرب
القادمة . وفيها مقاومة للاحكام العرفية ، وتديد باشتراك الحزب
الوطني في الوزارات التي تؤمن بمفاوضة الانجليز أو الاتفاق
معه . والتي لا تقوم على أساس من مبادئ هذا الحزب . أى على
فكرة نضال الاستعمار ، والاشتباك مع الاحتلال في معركة
تهيأ لها جموع الشعب بكل وسائل التهيئة والاعداد . ومع
اختلاف هذه الموضوعات وتعدد واختلاف الزمن الذي ظهرت فيه ،
أو حاولت فيه الظهور ، ينتظمها معنى واحد . وتسودها
فكرة واحدة . ويوحى بها إيمان واحد .

ينتظمها معنى الحرية وإكبارها . وتسودها فكرة الدفاع عن
الحرية ومقاومة خصومها ويوحى بها الإيمان بأنه لا سبيل
الى نجات مصر ، من الاحتلال الا بتحطيم كل قيد من قيود
الحرية في الداخل . فنحن نؤمن بأننا لو تذوقنا الحرية ، وعرفنا
كيف نطلبها وتعلمنا كيف ندافع عنها ، ولقناها لاولادنا ،
وأشعنا حبيها في صفوف جماهيرنا وجعلناها أساس
الحياة ، لن نستطيع الانجليز الذين احتلوا بلادنا وملكوا علينا
وطنا ، ونحروا أبناءنا لأطعامهم وأموالنا لاحتكارهم ، أن
يستعبدونا . ولا أن يلزمونا القيد الذي وضعوه في أعناقنا . . .
قد يبقون في بلادنا ، ولكنهم سيجدون منا في كل وقت حرابا
تخز جنوبهم ، فلا يغمض لهم جفن ولا يمنا لهم عيش ، ولا
تطيب لهم اقامة . .

فنحن نطلب الحرية . .

ونحن نهتف كل يوم مزيدا من الحرية . .
ونحن نريد أن ننقش حروفها على كل قلب . .
ونحن نريد أن نجري اسمها على كل لسان .

ونحن نريد أن نعمل صوتها على كل صوت ..
نريد أن نعطى الحرية لحصومنا قبل أنصارنا . وللضحايا قبل
الاقوياء ، وللفقراء قبل الاغنياء ، وللعاجزين قبل القادرين ..
نريد أن نعطىها بغير من . وإلى غير حد ..
ولن يكون من وراء هذا فوضى، ولن يخل لهذا نظام . ولن تراق
من وراء هذا قطرة دم . انما سينشأ مجتمع قوى ، يعرف
كيف يحمي نفسه من العابثين بأمنه ، والطامعين في شرفه ،
ومن دعاة الفوضى والاباحية .
هذه صفحات قصار تقدمها لتسجل صفحة صغيرة من صفحات
التاريخ المجهول .

فتحى رضوان

رئيس اللجنة العليا للحزب الوطنى

ضرائب إنجلترا وليس مع روسيا

بيان اللجنة العليا للحزب الوطني

في موقف مصر في الحرب

العالمية الثالثة

تتوالى نذر الحرب على صورة لا تدع مجالاً للشك في ان صراعا رهيبا جديدا ينتظر العالم ويخبي لها مصيرا مجهولا
وليست هذه الحرب العالمية المقبلة الا الحلقة الاخيرة من الصراع الذي بدأ في العصور الاخيرة بين المذاهب الدينية ثم السياسية المختلفة - فان العالم بعد ان استقرت فيه حرية العقيدة الدينية تطلع أبنائه الى الحرية السياسية ، ولم يبق الا ان يتوفر لافراد قدر من الطمأنينة الاقتصادية
ويتصادم اليوم مذهبان تدل البوادر كلها على التحامهما القريب الذي سوف يؤدي حتما الى سيادة أحدهما لتتال البشرية حقبة من الامن طويلة نوعا حتى تستجد دواع أخرى للحرب والصراع
فأما أحد المذهبين فيقول ببقاء الملكية الفردية وباحترام رأس المال ويقول المذهب الثاني بزوال الملكية الفردية وباقتلاع جذور رأس المال باعتبار انه الوسيلة لاستعباد كل الطبقات لحساب طبقة واحدة من الاغنياء وذوى الامتياز والنفوذ المادي . ويتسابق المذهبان في اسعاد أفراد المجتمع الذي يسوده . ويتنافسان أيضا في التسليح وتجميع أسباب المنفعة العسكرية وتوفير وسائل التفوق السياسي ليحمي نفسه من طغيان المذهب المعارض
هذا في الواقع أساس النزاع القائم اليوم في الميدان الدولي وان كان يصحبه ويؤجج ضرامه تقاتل اعنف على النفوذ والسيادة وتقف بلادنا من هذا الصراع الدامي موقفها من مثيله في الحرب العالمية الثانية . فيجد الانجليز ومعسكرهم ما يعينهم على ان

يضرّبوا المصريين بالمصريين • ويضيقوا عليهم الحرب التي تقتصر فيها الامم المتبقطة آمن الغرض لاستخلاص حقها أو تعزيز مكانتها أو الاستزادة من قوتها

وان الانسان ليستعيد مع الحزن والاسف ما وقع في الحرب العالمية الثانية • فقد اشتد الخلاف بين الاحزاب المصرية حول السياسة التي تتبع • فمن قائل بدخول الحرب • ومن قائل بالبعد عن ويلاتها • وان كان الشعب كله قد وقف في وجه اعلان الحرب اما مشغفا من نتائجها المادية • واما مستنكرا الوقوف الى جانب الانجليز الذين احتلوا بلادنا واغتصبوا استقلالنا وشطروا وادينا وكان تاريخهم معنسلصلة من الاساءات والمؤامرات كانت جديرة بأن تجعلهم الد أعدائنا • الا ان هذا الشعب نفسه رأى نفسه بحكم الظروف المادية القائمة وبفضل تشريعات الحكومة المصرية ذاتها مسوقا الى خدمة الانجليز وقواه وموارده ومرافقه معبأة ومجندة لمصلحتهم • لا في نطاق المعاهدة الباطلة وحدها • بل في دائرة بلغت حد التضامن مع انجلترا في حربها تضامنا لم يكن بينه وبين دخول الحرب الا مجرد فروق نظرية • ولقد كان من موقفنا ان محاكم عسكرية مصرية أعدت لتقضى بالنسجن والاشغال الشاقة على الذين يثبون دعوة ضد بريطانيا أو يشككون في نتائج الحرب التي تشنها • ولقد قضت هذه المحاكم فعلا • وهي مشكلة من مصريين • ضد عشرات من المواطنين بأحكام قاسية وهم لم يفعلوا الا ان عبروا عن الفكرة التي أعلنتها الدولة باصطناع سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب

هذا الموقف المناقض أفسد معنوية الشعب وبلبل خواطره وجعلنا بين الامم شعبا غريبا • فنحن لم تكن محايدين بمعنى الحياد الصحيح • ولم نزل شرف الحرب من أجل هدف • ولم نخير سياسة لمصلحتنا يمكن وضعها تحت عنوان لائق بين سياسات الامم

ولا يحق لنا ان ننس الواقع • فان هذا الموقف على شدوذه وسوئه مردود الى ضعفنا المادي والى ان السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية لم تستغل في تهيئة الشعب لمقاومة الغاصب وانتزاع حقوقه • بل ترك الشعب مهملا وانصرفت الاحزاب الى التناحز على الحكم كان معاهدة سنة ٩٣٦ كانت حقا معاهدة الشرف

والاستقلال . ثم كانت التربية السيامية اثنتى تلقاها الشبان المصريون فى المعاهد الحكومية أو فى الاحزاب ادعى الى الانحلال وابعث على الخور لانها قامت على اعتبارات شخصية أو مصالح حزبية أضاعت كل معنى من معانى الشرف والعزة وتقديس الحرية فى نفوس المواطنين . وجاءت الحرب برواجها المادى الزائف وبتضخم النقد وبالمغالة فى عرض المتع الجسمية ضغنا على ابالة وتقبل نحونا فى هذه الايام فترة شبينها بتلك الفترة الذهبية التى بددناها . ولا نعننى بها فترة الحرب بقدر ما نعننى الفترة السابقة عليها . ففى الحرب تعقل الالسنه وتعقد القلوب وتسود قبضة البطش العسكرية ويطارد الحكام العرفيون الرجال الاحرار أو يقضون عليهم . ومن هنا وجب الا تضيع اية لحظة فى ان نشق لانفسنا طريقا كريما . وان نعرف انه ما من طريق يخلو من الاشواك والصخور الا اذا كان طريق السعادة العارضة الزائلة . اما الاستقلال والحرية . اما المنعة والعزة والحياة الكريمة ومجد الوطن . فالطريق اليها جميعا محفوف بأشد المكاره . ولقد رأينا دولا تلك مدائنها ويخرب عمرانها ويلقى رجالها على المشانق أو تطويعهم القبور وكان فى مقدورها ان تعيش امنه وادعة لو انها لم تسلك السبيل الذى امننت انه يؤدى الى مجدها أو تحثها اليه كرامتها القومية . ولا تشك فى ان هذه الدول تستعيد مكانها فى اقرب وقت . وان ما عانت فى أموالها وأرواح أبنائها من الخسائر الفادحة . ليس سوى السبيل الى تهينة مكان كبير وكريم لمستقبلها

فما هو الطريق الذى نسلكه

لا يتردد اى مصرى فى الجهر بأن الحياد هو أشرف موقف يختاره لانفسنا فى هذا الصراع الذى يدور بين المعسكرين الرأسمالى والشيوعى أو الغربى والشرقى . ولكن هذا الحياد لن يحتفظ بمعناه وكيانه الا اذا فهمنا أمرا وعملنا على انفاذ أمر آخر . اما الامر الذى علمينا ان نفهمه جيدا والذى على كل مواطن مثقف ان يثبه فى العيشه التى يؤثر فيها حتى يصبح دستورنا وطنيا لابناء وادى النيل جميعا فهو ان اتخاذا موقف الحياد ليس معناه اننا لا نجد مبيها يستحثنا على محاربة أحد المعسكرين اذ تحتم الكرامة القومية ان نحارب بريطانيا والمسكر الذى تقف فيه . لأن

بريطانيا لا تزال تحتل بلادنا وتشطر وادينا ولانها كانت وبلا
وبلاء علينا في قضية فلسطين وما كان يرجي منها سوى هذا الذي
فعلته بنا . فهي لا تقبل ولو بجذع أنفها ان تقوم في مصر دولة
قوية متمتعة باستقلال داخلي او ان تكمل للعرب قوة سياسية .
لان هذا هو الذي منعه عن محمد علي الكبير في سنة ١٨٤٠
والذي عزلت من أجله الخديوي اسماعيل والذي تعمل له وتحيك
المسائس من أجله منذ دهور والذي ستظل تعمل جامدة في
مسبيله الى ابد الابد

كان الواجب اذن ان نحارب ضد بريطانيا . فاذا لم نستطع
مسيلا الى الحرب كدولة تطوعنا في صفوف أعدائها وحملنا في
وجهها السلاح

ولكن ليس يؤخرنا عن هذه الوقفة التي يقتضيها الشرف
القومي وتأميرها المصلحة وتحتمها الكرامة ، الا ان روسيا لم تصح
عن نواياها في موضوع وحدة وادي النيل ولان موقفها في قضية
فلسطين لا يطمئن كثيرا ولا يدل على انها تحررت من نزعاتها
الاستعمارية في قضايا انسانية بحيث كانت تفرض عليها موقفا
آخر ولو انها فعلا ليست دولة استعمارية كغيرها من الدول التي
نتهمها بشهوة السيادة والتوسع

فحيادنا والحالة هذه ليس نفورا من الحرب وليس لانتفاء الميل ضد
أحد العسكريين . بل لانتفاء الميل والمصلحة مع أحد العسكريين
فنحن ضد إنجلترا ولسنا مع روسيا

أيها المواطنون

فليكن شعارنا اذن « ضد إنجلترا ولسنا مع الروسيا » ولنملا بهذا
الشعار أسماع الناس وأفهامهم وإيمانهم . ولنكرره بكل قوة
حتى يخرج من حدودنا الى أوروبا وأمريكا ليفهم الانجليز والامريكان
ولتفهمه روسيا والعالم المتحضر . فان هذا الموقف وحده يضمن لنا
بخس الخبز القليل الذي لا يسعنا ان نصل الى أكثر منه في ظروفنا
الحالية والذي قد يزيد ويتضاعف مع تطورات الاحداث وتغييراتها
إذا أحسنا استقلالها والانتفاع بها . أما اذا سلسمكتنا غير هذا
السلك واتجهنا الى غير هذا الاتجاه فلن ينتظرنا الا نفس
المصير المعز الذي كان غاية ما وصلنا اليه بعد الحرب العالمية
الثانية جزءا ما جندناه من أرواح ابنائنا ومن أموالنا ومواردنا

ومطاراتنا وموانئنا وجسورنا ومواصلاتنا وأقواتنا لبريطانيا وحلفائها . بل بعد ان أرخصنا عرضنا السياسي وأعراضنا نسائنا لعتلات جنود الامبراطورية

أيها المواطنون

هذا هو الامر الذى علينا ان نفهمه والذى على كل مواطن ان يضطلع به كرسالة مقدسة يثبتها فى محيطه ويكررها ويلج فيها ولا يتراجع أبدا عنها . على المعلم مع تلاميذه . وعلى استاذ الجامعة مع طلبته . وعلى الطبيب مع مرضاه . وعلى المحامي مع موكله . وعلى الكاتب مع قرائه . وعلى الاب مع أبنائه وأفراد أسرته . . . على كل هؤلاء وعلى كل مواطن غيرهم ان يتخذ من هذه الدعوة دستور واجبه الوطنى من اليوم والايام المقبلة السريصة الزحف نحونا

أما الامر الذى يجب ان نصل على تحقيقه فهو ان يكون حيادنا حياذا فعليا وحقيقيا لا حياذا مسرحيا مزليا . فالحياد بمعناه انه لا شأن للامة المحايدة بصراع الامم المتحاربة . فلا يباح لاحداهما ما يحرم على الاخرى

ومن ثم فلا معنى لان يعتقل أوطارد المصريون الذين يلتمون أمريكا وانجلترا ولا الذين يلتمون روسيا وحليفاتها . ولا معنى لان تعاقب مصرياً لانه يجهر بالحب لاحد أو يضمر الكراهية لاحد . بل لا يصح ان يحرم على أحد ان يروج فى مصر الدعوة السياسية ضد انجلترا . كما لا يصلح ان تقطع علاقاتنا الدبلوماسية بأية دولة كأننا ما يكون موقفها فى الحرب المقبلة . ثم نبني على هذا انه يتحتم ألا نتمكن انجلترا من وضع يدها على مطاراتنا وموانئنا ومواصلاتنا أو الاستيلاء على غلاتنا ومخضولاتنا وكافة مواردها .

ومن هنا تتور مسألة ضخمة لم نطها بعد ونعنى بها مسألة المواجهة التى لم تستمع الحكومة الى صوت الحسروب الوطنى فيها وهو يتادى بالمبادرة الى اعلان الغائيا منذ صيف سنة ١٩٤٧ فضلا عن سيماكة المتكررة بطلانها منذ عقدهما فى سنة ٣٦ تتور هذه المسألة لتتسائل ما الذى فعله اذا طالبتنا بريطانيا بلهم هذه المواجهة ان تطيننا كعامليتها ايانا فى الحرب العالمية الثانية . ومن حق فى هذا الموقف الماثق الذى نقفه حتى الان من هذه المواجهة . لم يجب التفكير بالانها لنصرف بالضغط على

ينتظرونا من التبعات - ولنتهيأ لها روحيا . ولنتدرب منذ الآن على مواقف الشدة التي تظهر فيها بطولة القادة وصلابة الشعوب .
هذه هي الخطوة التمهيدية الاولى

فليكن مطلبنا اذن هو الغاء المعاهدة والغوا المعاهدة، هذه هي صيحتنا . وهذا هو اول ما يهيئ للحياة الذي نرجوه . الاساس المتين والدعامة الصالحة . ولو استمعت الحكومة الى صوت الحزب الوطني منذ أربعة عشر شهرا لوضح للامة الآن سبيلها وعرفت ما ينتظرها واعدت له عدتها

على ان الوقت لم يضع بعد والفرصة ما زالت سائحة واعلان الغاء المعاهدة في الحال خير من التراخي حتى قيام الحرب فعلا . والذي يترك الحكم والامة حيرى في ظلام الاحداث المدهمة انما يقضى على روحها ويمكن للعدو الفاسد من مقاتلتها . شأنه شأن الذي يتولى الحكم على أسنة حرا بيا ليسوق قوى الشعب الى خيلتها ويبقى بهذه المناسبة امر أخير وحاسم وهو بحمد الله امر متروك للشعب وموكل اليه وحده وذلك هو صيانة هذا الحياض من العبث به .

فان بريطانيا التي لا تطيق الا ان تقف في صفها حتى ولو اجتاحتنا الجوائح وتخطفتنا الكوارث وتناهبتنا التوازل بريطانيا هذه لن تقبل ان يقوم في مصر حياض صحيح صادق . وسوف تعمل جهدها ليكون حياض كحياض سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٦ وهي لذلك ستضع في الحكم بالقوة . قبيل اندلاع الشرارة الاولى . واحدا من عبيدها في مصر . ايا كان شخصه اولونه . وباسم هذا المصري ستجرى حكم الارهاب في البلاد وفي ظله ستأخذ كل ما تريد . وبقبضته ستبطل بالوطنيين والاحرار . كأنما تدور الامور في مصر بين المصريين أنفسهم . ويميد التاريخ نفسه وتشتغل البلاد بصراع داخل

فما العمل

العمل ان توجع كلمة الشباب المصريين من كل لون سياسي على ان يتعاونوا على صيانة هذا الحياض من العبث به . وان يعتبروا المصري الذي يقبل ان يضع نفسه او موارد بلاده في خيطة جهود بريطانيا خارجا على الامة ومعاربا لها ومستحقا ان يشهر الشباب عليه حربا يمتنون لها كل ايمانهم وارواحهم وقواهم وجهودهم

وعلى الشباب بعد ذلك ان ينتزعوا من الشيوخ عهدا صريحا واضحا بانهم لن يقبلوا • مهما كانت الظروف • وطالما ان مصر والسودان لم يصبحا كلا لا يتجزأ وطالما ان في وادي النيل جنديا بريطانيا واحدا • ان ينفذوا شيئا من الالتزامات المفروضة على مصر في معاهدة سنة ١٩٣٦ اذا ما قامت الحرب العالمية الثالثة وعلى الشباب ان يقفوا في وجه كل تخاذل او تراخ او تردد يؤدي الى افساد هذه الخطة الوطنية التي لا نجاة لنا بغيرها ولتفتصب بريطانيا لنا تشاء من غلاتنا • او لتنتهك ما تنتهك من حرماننا • فان ذلك خير من ان نسلم لها عن طواعية ومذلة • ومن ان ننساق في ركابها كقطيع الشعوب التمسعة التي منيت باستعمارها الخبيث أو ربطت الى عربتها بمعاهدات جبرية فرضت فرضا على الضعفاء من ساستها •

ولكن ليعلم المصريون ان بريطانيا لن تفعل شيئا من ذلك ولن تستطيع ان تفعل • اذا اتحدت كلمتنا واجتمع رأينا على الا نمكنها مرة أخرى مما تريد باسم المعاهدة او باسم القوة • لانها حينئذ ستعلم من اتحادنا ومن أجماعنا انها ستلقى منا حربا يؤججها الحقد ويشد أزرها العالم العربي بل العالم الاسلامي كله • وبريطانيا مهما كانت قوتها • فلن ينتظرها الا الفناء ليطبق عليها شدقيه • اذا لم يفض العالم العربي عن أخطائها ويغفر لها اسماءها • على ان يكون العالم العربي نفسه مكتلا متحدا • مقودا بسياسة ملؤها الشجاعة والايمان

رئيس اللجنة العليا
فتحى رضوان
الحامى

عرض هذا البيان على الرئيس فرغى التصريح بنشره • ثم
احيل على عبد الرحمن بك عامر فرغى أيضا • وأمر محمود
لهي التقرضى باشا رئيس الوزراء على الرضى •
فهل تعرض الحكومة على عواطف الانجليز !!!

احتجاج الحزب الوطنى على حل الاخوان المسلمين

ان وجهات نظر اللجنة العليا للحزب الوطنى الى كثير من امور السياسة والثقافة القومية تختلف عن نظر هيئة الاخوان المسلمين اليها .

ومع هذا الخلاف فان اللجنة لم تستطع ان تختلف على قرار الحل الذى أصدره الحاكم العام العسكرى منذ أيام .
فقد كان هذا الاجراء ثورة على الدستور وخروجاً بسلطة الاحكام العرفية عن القرض الذى أعدت له .

فقد اعتبر الحاكم العسكرى ان سلطته الاستثنائية التى منحت له ليحمى الروح المعنوية فى البلاد خلال الحرب وليقى الدولة شر الدعاية والباسوسية تجيز له أن يحل هيئة الاخوان المسلمين وان يشنت شعبيهم ويصادر أموالهم ويعتقل رؤسائهم . والعجيب ان النقراش باشا الحاكم العسكرى فى فترة الحرب مع اليهود . هو الذى يحل هيئة الاخوان المسلمين الذين حاربوا فى فلسطين ضد اليهود كاشجع وأقوى ما يكون المحاربون الامر الذى تواترت عليه الشهادات من كل جانب .

واذا كان ما نسب أخيراً الى الاخوان المسلمين صحيحاً فهو لا يعدو اعتداء على المحال اليهودية أو على أفراد من اليهود مما يجعل النظر فيه من اختصاص المحاكم العادية ويخرجه عن سلطة الحاكم العسكرى تماماً .

على أننا لا نحب أن نناقش المذكرة التى كتبها وكيل وزارة الداخلية بتوجيه رئيس الوزراء لأننا نحب أن نتجاوز التفاصيل الى المبدأ الذى يهمنى ويغفرنا صراحة الى كتابة هذا البيان .

فأننا لا نحقق ان الحاكم العسكري يملك أن يحل حزبا بأسره وان يصادر امواله ويستولى على عقاراته ويوقف نشاطه فان الدستور وقانون العقوبات لا يسمح بشيء من ذلك حتى في حق من تثبت عندهم قضائيا ارتكاب جرائم الخيانة العظمى أو الشيوعية أو التطاول على مقام جلالة الملك وهي جرائم مهددة لكيان الدولة .

وفضلا عن ان حقوق الحاكم العسكري التشريعية المنصوص عليها في قانون الاحكام العرفية ليس فيه شيء ياذن السلطة القائمة على الاحكام العرفية بمصادرة اموال أفراد الناس فضلا عن الاحزاب التي تختلف مع الحكومة القائمة في الرأي والتي قد تنافسها في الانتخابات القريبة . فان المصادرة المأذون بها للحاكم العسكري مشروط بأن تكون لاستغلالها في الحرب أو لتيسير أمور التموين الناشئة من الحرب على أن يؤدي ثمن الاشياء المستولى عليها . ونحن نعجب من أن رئيس الوزراء لم يحاول ان يخفي القموض من الامر العسكري الذي أصدره فإنه لم يقنع بتحريم الاجتماعات وفض للشعب والاستيلاء على المطبوعات واقامة حراسة على مؤسسات وشركات الاخوان المسلمين . ولو قنع بهذا لكان من السانخ عند بعض من لا يهمهم المبادئ الدستورية اقرار مثل هذا التصرف باعتبار ان الحكومة تنسب لهذه الهيئة ارتكاب جرائم مهددة للأمن ومقلقة لمعنوية البلاد في هذه الآونة . ولكن لا نجد مسوغا للاستيلاء نهائيا على دور الاخوان المسلمين والتصرف نهائيا في اموالهم . فان ذلك الاجراء لا يحقق الا غرضا واحدا هو التنكيل بالاخوان المسلمين تنكيلا يعيد الى الذهن ما كان يفعله طغاة العهد البائد .

واذا كان الامن العام هو مسوغ منع الاخوان من نشاطهم وكانت الحراسة على شركاتهم بقصد حرمانهم من مصادر القوة التي قد تعينهم على استئناف نشاطهم . وكان اعتقال زعمائهم وسبيل لانهاء هذا النشاط فما الغاية من مصادرة الاموال والعقارات وهي وحدها دون أصحابها لا تقدم ولا تؤخر .

ان بريطانيا أبدت وصحفا ارتياحا لحل الاخوان المسلمين وهو يكشف جانب من جوانب الخطر في هذا الاجراء . ولكننا نعيذ الحاكم العسكري ان يعنى نفسه بهذه التهنة وان يقتبط بهذا الارتياح فان بريطانيا كالشيطان لا ترضى الا عن الشر ولا تقبل سواه .

ونعني أنه يكون قد استند إلى التأييد الضمني أو الصريح الذي
لقيه من بعض المعارضين له . فإن سر ذلك التأييد أن الحاكم
العسكري تحمل دونهم وزر خطوة لم يجدوا عند انفسهم الشجاعة
عليها . فليتدبر دولته الموقف جيدا وليعرف أنه أقدم على سابقة
دستورية خطيرة . فإن النقراشي باشا وحزبه غير خالدين في الحكم
ولا جدال في أنه سيكون في صفوف المعارضة يوما . وعندها
لن يتأخر الذين ضرب لهم القدوة بعمله ان يذهبوا الى أبعد مما
ذهب .

ان اللجنة العليا للحزب الوطني تستنكر الجرائم أيا كانت . وإذا
كان الاخوان المسلمين قد اعتدوا على مصريين أو أجانب لا يحاربون
بلادنا فانها تلعن جرائمهم . وتطلب من الحكومة المبادرة الى
تقديمهم الى القضاء . ولكن استنكار الجريمة شيء وأخذ حزب
كامل بما قارفه عشرات أو مئات منه شيء آخر الا اذا قام الدليل
على أن الجرائم ارتكبت بأمر الهيئة الرئيسية في الحزب
وبتوجيهها وعندها يجب التريث حتى صدور الحكم على أفراد هذه
الهيئة من القضاء . فإذا غيبتهم السجون انقطع نشاطهم وانفض
الناس عنهم . كما أننا نحب ان نذكر الحاكم العسكري ان المنطق
الذي أخذ به في محاربة الاخوان المسلمين ترفع اللورد اللنبى
وبريطانيا عن الاخذ به في معاملة المصريين فإن بريطانيا كانت
تعتبر ان حوادث الاغتيال في المدة من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٢٤
عملا وقديا بحتا . وان رئيس حزب الوفد السابق هو المستول
عن هذه الجرائم . وقد أثبت اللورد ويفل في كتابه « اللنبى
في مصر » أنه حينما حضر سعد باشا الى دار المتدوب السامى عقب
الاعتداء على السير لى ستاك معزيا . وجه اللنبى الخطاب الى سعد باشا
قائلا « هذا نتائج عملك » .

وقد كانت بريطانيا على السنة صحفها تذهب هذا المذهب في
الاستنتاج لان الاستاذ شفيق منصور رأس المتهمين في تلك
الحوادث لم يكن عضوا وقديا فحسب . بل كان المستول الاول
عن ادارة الامن العام . . وقد كان اتهم الاستاذ محمود فهمى النقراشى
(باشا فيما بعد) والمرحوم الدكتور أحمد ماهر (باشا فيما
بعد) دليلا جديدا عند بريطانيا على أن الوفد يسلك مسلك الاجرام
في سياسته ويقتل خصومه المصريين على ابواب أحزابهم حتى

أن حكم براءة الدكتور أحمد ماهر لم يرض القاضى الانجليزى كرشون
فلمستقال احتجاجا عليه . وبقيت بريطانيا غير معترفة بهذا الحكم .
حتى أنها عارضت أن يكون الدكتور ماهر عضوا فى هيئة
المفاوضات فى سنة ١٩٣٦ .

كان ذلك منطق بريطانيا ومع ذلك لم توزع بحل حزب الوفد
وكانت تملك ان تفعل . فهل يكون المصريون أجرا على الدستور وأمن
فى محاربة الحقوق الأساسية للناس من بريطانيا والبريطانيين .
اننا نرجو أن يراجع الحاكم العسكرى نفسه فى هذا الأمر
الذى أبرمه وليعلم أننا نسينا مصلحتنا حزبيا حينما رأينا أن
نوجه اليه هذا الخطاب لأننا فى وقت تعلق فيه المصلحة القومية على
كل مصلحة أخرى . .

فتحى رضوان
رئيس اللجنة العليا
للحزب الوطنى

بيان اللجنة العليا للحزب الوطني عن الأحكام العرفية

أعلنت الأحكام العرفية في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ بعد أن صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ ، مضيفا إلى الحالتين اللتين كان منصوصا عليهما في قانون الأحكام العرفية الصادر في سنة ١٩٢٣ حالة جديدة هي حالة تأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تمرينها وحماية طرق مواصلاتها

وقد نص قانون اعلان الأحكام العرفية على وجوب تطبيق جميع ما يقضى به قانون سنة ١٩٢٣ من اجراءات واحتياطات وقيود ، على ألا يكون ذلك كله « الا فيما تقتضيه سلامة هذه الجيوش » ومنذ ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ والأحكام العرفية مشهورة في البلاد ولم يبق الا بضعة ايام حتى يكمل عام على اعلانها ، وعندها يجب أن تطبق المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ التي قضت بأن مفعول اعلان الأحكام العرفية يسرى لمدة اقصاها سنة ابتداء من تاريخ اعلانها .

وقد رجا كل مصري الا يثارأى شك في أن هذه المادة مستطبق وأن الأحكام العرفية ستنتهى في ١٣ مايو سنة ١٩٤٩ ولكن يبدو مما تردد على ألسنة بعض المستولين ومما نشر في بعض الصحف أن الرغبة في مد الأحكام العرفية تساور الحكومة استنادا الى بعض حجج رأينا أنه لا يصلح منها شيء لاطالة الحكم العرفي . ولذلك فإن اللجنة العليا للشباب الحزب الوطني ترجو من الوزراء ومن رئيسهم أن يضعوا حدا لهذه الأحكام العرفية في القواعد التي حدها القانون ، وترجو من النواب والشيوخ أن

يقفوا صفًا واحدًا في وجه امتدادها لو طلبته الحكومة كما وقفوا صفًا واحدًا في تأييد إعلانها عند ما طلب شهرها .
وترى اللجنة العليا أن دور الأحكام العرفية انتهى منذ أسابيع طويلة مضت . أي منذ أبرمت الحكومة المصرية مع دولة بني إسرائيل الهدنة الدائمة في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ التي بينت بين الدولتين الحدود المؤقتة العسكرية ، ومع ذلك فقد سكنت عن طلب إنهاء ريشا تنتهي المهلة المنصوص عليها في القانون حتى تنهيا الحكومة لاعادة القساوين العادى الى سابق سلطانه ولتنظر فى غلق المعتقلات واعادة احتفان الى دورهم وأهليهم .

ولما كانت اللجنة العليا حريصة على ألا يطول حصر من الشعب المصرى من حرية ترى انعتبر التي عطلتها الاحكام العرفية المشهورة لصالح سيدها ثمانية سنوات ، وجرت من خلالها الانتخابات لمجلس النواب مرتين فقد درست فى تأمل عميق جميع الحجج التي يتذرع بها (غواة الحكم العرفى) فلم نرى فيها شيئا واحدا يقنع بأنه يوجد مبرر واحد لمخالفة نص المادة الثانية وأول ما يقوله هؤلاء أن لمصر جيوشا خارج حدودها وان الحرب بينها وبين الصهيونيين لم تنته ، وان ما أبرم بيننا وبينهم ليس سوى اتفاق مؤقت .

أما أن لمصر جيوشا خارج حدودها فليس فى ذاته مبررا لاستمرار الاحكام العرفية لان نص القانون استلزم أن يكون ثمة تهديد على سلامة الجيوش وتموينها وافترض أن تكون هناك ثمة عمليات عسكرية وتنقلات للجيوش بدليل قوله : « حماية طرق مواصلاتها وضمان تموينها وغير ذلك مما يتعلق بحركاتها وأعمالها العسكرية خارج المملكة المصرية » .

ولم يقع منذ أبرمت الهدنة عمل حربي واحد ، يمكن القول معه أن شيئا مما حدده القانون قد وقع أو أن هناك شيئا يدعو الى الخوف من حصوله قريبا ، ولا يكفي أن يكون ما أبرم بيننا وبين الصهيونيين قد سمي بالهدنة الدائمة لتبقى الاحكام العرفية الى أجل غير مسمى لان معنى ذلك أن حريات المصريين تتعطل لغير مبرر ظاهر والى وقت غير معلوم .

وان مجرد وجود جيوش المصريين خارج حدودنا وان كانت فى منطقة تكاد تكون مكملة لارضيتنا لا يفصلها عنا فاصل من بحر أو جبل ، لا يكفي لتسويغ بقاء الاحكام العرفية .

ما دامت هذه الجيوش فى حالة سكون - والا لجاز لبريطانيا
ولفرنسا وللولايات المتحدة ولكل دولة لها جيوش خارج حدودها
ان تعلن الاحكام العرفية بل لما انتهت الاحكام العرفية عندهم ابدا
ان الاحكام العرفية حينما اعلنت فهم كل الناس انها ستحد
من حريات الاعداء والمنتمين اليهم وان رقابة الصحف ستتناول
الشئون العسكرية ، والانبياء السياسية الخارجية والداخلية
المتصلة بالحرب من قريب او بعيد ولذلك فقد قبلوها بارتياح ولكنهم
فوجئوا حينما وجدوا ان المعتقلات امتلأت بالمصريين عموما والمسلمين
خصوصا وان الرقابة منعت القصص وحات البريطانيين ومنعت الاخبار
الخاصة بالمفاوضة - ولعل المصريين لم يعرفوا بعد ان الرقابة منعت
مقالا كتب عن حوادث سنة ١٩١٩ وانها حيست مقالا اخر كتب عن
المفاوضة مع بريطانيا - ولو اقتصر الامر على منع المقالات السياسية
التي تمس علاقات البلاد الخارجية لكان الخطب، ولكن الرقابة تدخلت
فى الشئون الادبية والمسرحية مما يذاع امره فى دوائر الصحافة
والصحفيين ويتندر به الكتاب

ولقد بات معلوما للجميع ان عدد المعتقلين المصريين بلغ نحو
ثلاثة اضعاف المعتقلين من اليهود وان كثيرين جدا من اثرياء اليهود
المعتقلين قد نقلوا الى المستشفيات الكبرى الخصوصية يعالجون
ويطيبون - الامر الذى ضمن به الحكومة على معتقل مصرى واحد
بالفا ما بلغ مرضه

اما ما تقوله الحكومة على السنة الذين توزع لهم بالدفاع عنها من
ان حالة الامن تدعو الى بقاء الاحكام العرفية فهو وحده الدليل على ان
الاحكام العرفية يجب ان تنتهى - فهى لم تشهر لهذا السبب اولا ،
وثانيا انه قد ثبت ان هذه الاحكام العرفية كانت اول ما اشاع الفوضى
فى البلاد وما اغرى شبانها بالعدوان والعمل السرى واغرى
شيوخها بالبغش والجور على القانون

ففى ظل الاحكام العرفية حل الحاكم العسكرى جماعة الاخوان
المسلمين التى حارب عدد كبير من اعضائها فى فلسطين، وفى ظل
الاحكام العرفية قتل رئيس الوزراء ورئيس الاخوان المسلمين وقتل
حكماء العاصمة وشرع فى قتل رئيس حزب الوفد وفكر شاب
فى نسف المحكمة واصطدم البوليس مع بعض المصريين
اصطداما مسلحا ذهب ضحيته مصرى وقتل ضابط بوليس فى
ينها وفشت حالة من الفزع والرعيل تقم قبل الاحكام العرفية

وفى عهد الاحكام العرفية السابقة قتل رئيس الوزراء فى
يهو من ايهاء البرلمان وفى خذل الاحكام العرفية التى اعلنت خدمة
الحرب العالمية الاولى توالى الاعتداء على الوزراء ورؤساء الوزارات ولم
تنحصر موجة العدوان الا بعد انتدفع الحكم العرفى واعفيت انبياد
من كل قيوده فالقمع والتضييق على الناس ، والحد من الحريات
والحيلولة دون تفسير الافراد والجماعات عن رأيهم تعبيرا طليقا
من كل قيد لا ينتج الا نتيجة سيئة من اقل اثارها خطرا على
البلاد القتل السياسى

فليدع اذن (غواة الحكم العرفى) التحكك بالامن الذى لم تعلن
لحمايته الاحكام العرفية وليذكر وان موجة من الاجرام اجتاحت
الصعيد وحدثت امن اهليه بحيث القوا ان يصبحوا ويمسوا على
انبا القتل والسطو والنهب والخطف مما تقلصت معه هتية الحكومة ومع
ذلك لم يفكر احد فى ان يعلن الاحكام العرفية فى تلك المناطق
واستطاع القانون العام بالاجراءات العادية ان يكبح جماح المجرمين
فحجة الامن العام لا تكفى الا اذا كان من خلفها تيه التنكيل
بخصوص الحكومة او بفريق معين منهم باسم الامن العام وعندها لن
تكون الاحكام العرفية الا سبيلا للخلل والاضطراب

هذه هى الفرائع الواهية التى يظن الظانون انها تعد فى حياة
الاحكام العرفية البقيضة وتسوغ بسط ظلالها الثقيلة الى زمن اخر
من عمر هذه البلاد التى تحتاج الى كل دقيقة منه لعمل منتج مثمر
اما الاسباب التى تجعل انهاء الاحكام العرفية ضربة لازب
وواجبا يطلب الى جميع الاحرار والوطنيين ان ينهضوا
به فمتها ما سلفت الاشارة اليه ومنها ما نجم له بعد وكل ذلك
يتلخص فيما يلى :

١ - توقف الحركات العسكرية خارج اراضى المملكة واستمرار
تموين القوات المصرية فى الخارج بايسر جهد مع قيام قوانين
التموين العادية ، وعدم ظهور خطر محتمل مهادد لسلامة القوات
المصرية فى غزة والمنطقة المتصلة بها التى كانت من نصيب القوات
المصرية بمقتضى اتفاق الهدنة ، يهدم الاساس الذى قامت عليه
الاحكام العرفية

٢ - فساد الامن واضطرابه فى فترة الاحكام العرفية يدل على انه
الاساس الروحى للاحكام العرفية - وهو انطباقها على حاجات الامة

واستنادها الى رضائها - قد زال وانها أصبحت زائفة يجب سرعة استئصالها .

٣ - ان حرمان الامة من الحياة الطبيعية العادية منسبتمبر سنة ١٩٣٩ أى مدة عشر سنوات فيما عدا فترة صغيرة لاتكاد تبلغ العام الواحد يدعو الى سرعة رفع الاحكام العرفية ليتنفس الناس الصعداء
٤ - ان حلول موعد الانتخابات يبرر بل يحتم رفع هذه الاحكام الاستثنائية لاسيما أن الانتخابات السابقة تمت فى ظل الاحكام العرفية وقد امتنع عن دخولها الوفدين والتي سبقتها تمت كذلك فى ظل هذه الاحكام وامتنع عن الدخول فيها السعديون والمستوريون وأن القول بالامتناع عن تنفيذ الاحكام العرفية فى فترة الانتخابات لا يمنع من أن حرية الانتخابات لن تكون مكفولة لان الحكومة تستطيع فى الفترة السابقة عليها أن تعتقل خصومها أو أنصارهم فضلا عن أن المطبوعات والنشر سيكون مسلطا عليهما سيف المصادرة الادارية المسموح بها بمقتضى القانون المعروض على البرلمان ، فمن الخير أن تتاح للامة انتخابات حرة من هذه القيود اكتفاء بقيود الادارة المألوفة وتدخّلها التقليدى فى كل انتخابات وفى عهد كل حكومة

٥ - كل شيء ينذر بأن اتفاقا سيبرم مع بريطانيا فان الاحاديث عن قيام المفاوضات وتكذيب ذلك ثم تجده ، وما يصدر عن رئيس الوزراء وعن وزير الخارجية المصرية يقطع بأن فى الجو شيئا على أن بريطانيا اتت عقلت الموائيق وجمعت الدول فى حلف أو أكثر من حلف لا يغفل أن تدع الشرق العربى وهو من أخطر مناطق المسالم من غير أن تنظم شئونها معه على وضع من الاوضاع ومن الخير أن يتمتع الناس - قبل أن يكبله القيود الانجلوسكسونية ليحذروا المسئولين من التورط فى هذه الخطوة .

فلتدع الحكومة الناس أحرارا بعد هذه السنوات التى سودها الكبت وجللها القمع فان ذلك يحق لها وللبلاد خيرا عظيما .

فتحي وضوان المحامي

رئيس اللجنة العليا

للحزب الوطنى

خطاب مفتوح إلى معالي محمد زكي على باشا

من اللجنة العليا للحزب الوطني

السلام عليكم ورحمة الله

لم يكن جاء الحكم يوما هدفاً لرجل حمل في قلبه عقيدة الحزب الوطني وملأت نفسه مبادئه . فهذا الحزب حزب النضال . كان وليد ظروف الشدة والضيق والمحنة التي أصابت مصر باحتلال بريطانيا أراضي بلادنا المقسمة . ومن هنا كانت كل خطوة يخطوها واحد من زعماء الحزب مثاراً للتساؤل والنقد . إذا كانت في غير اتجاه الحزب المعروف

ومن هنا أيضاً انتهالت علينا الامثلة لماذا قبل سعادة زكي على باشا دخول الوزارة . وهل اتفق مع دولة رئيسها على العمل الذي ستقدم عليه . وهل تبادل وإياه الرأي في مشكلات الأمة الداخلية والخارجية

وقد انقضى شهر طويل لم نرفى خلاله للوزارة عملاً يمكن أن يقال عنه أنه يتفق مع مبادئ الحزب الوطني وأسلوبه في الكفاح

ولا نحسب أن معاليكم ستقنعون بأن الوزارة قالت ان سياستها هي الجلاء عن أرض الوطن ووحدة وادي النيل . فان في هذه الصيغة من الزايق ما لا يخفى عليكم . فالجلاء عن الوطن قصد به بلا جدال . الجلاء عن مصر دون السودان . لان بريطانيا في آخر مفاوضاتها مع صديقي باشا وإبراهيم عبد الهادي باشا ارتضت أن تجلو عن مصر مقابل قيود واغلال أثارت الأمة وردتها الى مبادئ الحزب الوطني . فالخوف من أن تكون الوزارة أرادت أن تطابق بين سياستها وبين ما تعلم أنه أقصى ما تقبل بريطانيا الوصول اليه هو خوف له ما يبرره

على أن الحزب الوطنى لم يكن أبدا حزب صيغ والفاظ توضع كاللوافت على جوانب البضاعة وقد يكون ماسطر عليها مخالفا لما اختفى فى الداخل . فان الحزب الوطنى حزب حركة وحياة وسعى فما هو الاسلوب الذى ستتنتجه حكومة مصر التى اشتركت فيها فى تحقيق الوحدة والجلال . أهو السكوت الذى ارتضاه المرحوم النقراشى باشا بعد خطبه التارية فى مجلس الامن . السكوت الى أن يضيق صدر الانجليز بنفاقى خرجوا عن ديارنا ان هذه السياسة قد ثبت خطرها على حقوق البلاد وعلى أمنها الداخلى . فبريطانيا ألقاها هذا الجمود . ففصلت مصر عن السودان تماما . وأصبح دخول المصريين الى هذا الشطر من وادينا جريمة يعاقب عليها المصريون بالسجن . وقد دفعها ذلك السكوت الى تأييد الصهيونيين جهرة . والى إثارة الدول العربية المتحالفة معها أو التآمر معها ضدنا . ودفعها أخيرا الى زيادة عدد جيوشها وعدتها فى أرضنا فاذا لم يكن السكوت هو سياسة الوزارة الجديدة . أف تكون سياستها المفاوضة

ان كل شيء يشير الى ذلك . فوزراء بريطانيا يترددون على مكاتب وزرائنا ووزراء الدول العربية فى نشاط مثل نشاط النحل بما يرجح أن لم يؤكد أن بريطانيا قد عقدت العزم على أن تبرم مع الدول العربية حلفا يجر هذه البلاد المسكينة الى الهاوية مع الكتلة الانجلوسكسونية التى نجت بأعجوبة من الحرب العالمية الثانية . والتى لا تظن أنها ستنتج من الحرب العالمية الثالثة اذا استيقظت البلاد الشرقية الضخمة . ويقظتها أمر مرجو . اذا صبحت البوادر التى تمخض عنها مؤتمر نيودلهى . واتى لمعانها فى الاحداث المختلفة التى وقعت أخيرا فى الشرق القريب والبعيد

ولهذا رأينا أن نتشرف بأن توجه الى معاليكم على مسمع من الراى العام هذه الاسئلة ليعلم الملا ما الذى يطلبه أبناء الحزب الوطنى وأنصاره من وزرائه

- N -

هل تعلم معاليكم أن وزير خارجية الدولة المصرية أفضى الى مندوبى الصحف فى يوم ١٩٤٩/١/٢٥ بحديث جاء فى نصه

« ان العلاقات بين مصر وبريطانيا طيبة جدا » ثم أودف أن العلاقات بين مصر وانجلترا لا يشوبها شيء.

فهل صحيح أن وزير الحزب الوطنى يرى أن علاقات مصر وبريطانيا طيبة جدا . وأنها نقية لا تشوبها شائبة . والأتري معاليكم أن الاحتلال البريطانى لمصر بما ينوف على ١٠٠ ألف جندى فيه شائبة ما ؟

وكيف تكون علاقتنا طيبة بها رمى الدولة التى لا يجوز أن نخاصم سواها ؟!

وهل هذا هو ماتر ضاء مبادئ الحزب الوطنى وتقاليده المجيدة

- ٢ -

هل تعلم معاليكم أن الحكومة لم تفعل شيئا فى الرد على انشاء الهيئة التشريعية فى السودان . وفى طرد قاضى القضاة المصرى . وفى منع المحامين المصريين من الدخول الى السودان . وفى اعتقال المجاهد المصرى الذى وصل سرا الى الخرطوم انها لم تفعل شيئا رسميا . ولم تلتق المعارضة الشعبية السودانية منها عونا أدبيا ولم يلقى المجاهدون من رجال المقاومة هناك منا مالا ولا سلاحا

- ٣ -

هل تعلم معاليكم أن سجون أقسام البوليس قد ازدحمت بالمعتقلين حتى ضاقت بهم وهل تعلم معاليكم ما هى سجون الاقسام ؟؟

انها يا صاحب المعالى حظائر تعف البهائم عن العيش فيها . ففيها يشرب المعتقلون التمساح من دلو . ويبولون فى دلو آخر . وهى خالية من كل أثاث . عارية من كل متاع . تفوح من جوانبها العفونة . وتسكن جدرانها الرطوبة . وتفوح فى أركانها الهوام . وتسعى من ثوبها الحشرات .

فى هذه المعتقلات الجهنمية يعيش محبسون كانوا بالامس زملاك . وطلاب وعمال هم من مواطنيك وأبنائك أقسام الحزب الوطنى تباركأنت هذه السياسة . وبروح مصطفى كامل تقبلها وترتضيها؟

ان الانجليز فى العهد الاخير . والمصريين انذين حكموا فى الحرب

العالمية الثانية باسم بريطانيا . كانوا يعدون للمعتقلين بيسوتا
مؤتنة مريحة يقرأون فيها مختار الكتب ويأكلون خير الطعام . بل
ان من المعتقلين من رزق في فترة الاعتقال بالبنين والبنات
فهل تكون بريطانيا في مصرأو مصر البريطانية أرحم على
المصريين من المصريين ومن الوطنيين

- ٤ -

وهل طالعت في الصحف أعمال الوزير التصريحات التي
وزعها معالي الوزير الجديد للمالية عن الضريبة المزدوجة ورأيه فيها؟
وهل كانت هذه التصريحات التي تضيع على الدولة بين خمسة
وسنة ملايين من الجنيهات بموافقة معاليكم ؟ أم أن الوزير الجديد
رأى نفسه في حل أن يضع سياسته في داره وأن ينظر فيها
برأيه وحده ؟

فاذا كان هذا العمل هو استهلال حياته الوزارية . فأى
وزارة هذه التي تود أن تساهم فيها باسم الحزب الوطنى ؟
ان الناس كانوا ونرجو أن يظلوا كما كانوا معلقين الامل على
الحزب الوطنى الذى أقصته أحداث السياسة عن أن يضطلع
جديا بالاعباء فى هذه البلاد . ليحمى فيها الحريات ويشيع فيها
روح من التوثب وانكار الذات . ويربى شبابها على التضحية .
ويدربهم ويحييهم فى الجيش والعسكرية والنظام ويتخذ من
الوسائل ما يرفع عن سواد الشعب اثقال الجهل . وأن يدمج الفقراء
فى جسم المجتمع المصرى بحيث يأخذون مكانا لائقا بهم فيكافحون
مع الجميع وهم سعداء بهذا الكفاح . . مستشعرون الاخوة
المصرية تغمرهم أجمعين

وكان الجميع يظنون أن هذا العالم المضطرب فرصة
للدبلوماسية المصرية تصول فيها وتجول . وتسمع صوتهما فى
الشرق والغرب .

فكان دخول معانيكم فى هذه الوزارة التى لم تعلن لها الى اليوم
برنامجا . والتي تزيد فى هول الاحكام العرفية وتوسع نطاقها
صدمة أحسنها . ورأينا من واجبنا أن نعلنها لكم . ليعلم كل
مواطن أن الحزب الوطنى لا يزال مع حزب الايمان والكفاح الشعبى
وان الاشتراك فى الحكم لا يمكن أن يكون حلقة فى سلسلة هذا الكفاح
الا اذا أعلن الوزير عن أهدافه ووسائله والا اذا اتسقت هذه

الاهداف والوسائل مع مبادئ هذا الكفاح وسوائقه
لقد عبرت اللجنة العليا لشباب الحزب الوطني عما تعتقده
التفسير الصحيح لمبادئ الحزب لانها حريصة على أن تبقى صلتها
بهذه المبادئ * سواء أدخل بعض رجال الحزب في الوزارة أم
خرجوا منها

فإذا كان ما تقوله يخالف ما تعرفه معاليكم عن مبادئ
الحزب الوطني * أو كان في باطن الامر جهود للوزارة لنعلمها
لتحقيق الوحدة والجلالة * وكان هذا التشكيل الذي جمع المعتدل
مع غير السياسى مع الآبقين من من أحزابهم المستقنين * يمكن أن
يؤدى الى خير * فائنا نريد أن نسمع هذا فى نادى الحزب
الوطني أو على صفحات الصحف

والى أن نسمع هذا الصوت * نرى أن الخير كل الخير فى أن
تستقبلوا * وأن تمدوا أيديكم للعاملين على بناء الحزب ، الساعين
فى نشر دعوته * الراغبين فى جمع الناس حول كلمته
والسلام عليكم ورحمة الله

فتحي رضوان

رئيس اللجنة العليا لشباب

الحزب الوطني

مشكلة الأمن العام في مصر

مذكرة

مرفوعة إلى معالي مصطفى مرعي بك وزير الدولة

مقدم

١ - ان مشكلة الأمن العام تهم الحزب الوطنى أكثر من أى حزب آخر فى مصر . لانه لا ينظر اليها من الزوايه التى يبدو فيها الأمن العام مرفقا حيويا من مرفاق الدولة بل من زاوية أخرى تجعل (الأمن العام) ضمانا لممارسة الحقوق السياسية للشعب وحالة تاذن بتوجيه التفكير السياسى فى البلاد . الى وجهه جديدة تعبأ فيها الجهود على صورة أخرى تجعلنا أقدر على مواجهه العالم الغربى الذى يحشد قواه ضدنا . والذى لا يتردد فى أن تظهر مؤامراته علينا بلا مئتر أو مواربة

٢ - ان كل اضطراب فى الأمن يمدى للحكومة - أيا كانت الحكومة - سلاحا للتضييق على الحقوق التى كفلها الدستور للمصريين . فتصادر حرية الكتاب . وتضعب الدعوة الى الاجتماع . وتنظر الحكومة الى العمل السياسى نظرة اشفاق وخوف . ويشتد الميل عند الشبان الى الاجتماعات السرية . وينحرف تفكيرهم الى العنف فتزداد ربيتهم فى الزعماء . وتشتد شكوكهم فى كل دعوة أو كل تفكير هادئ .

ولما كان الحزب الوطنى فى حاجة الى مزيد من الدعوة لمبادئه . وإلى الانتقال بين المدن والقرى والاتصال بطبقات العمال والفلاحين والطلاب . فان العودة الى الحالة الطبيعية من أهم ما يتمناه الحزب الوطنى .

أصل المشكلة

ان مشكلة الأمن ترجع الى أصل يغيب عن أذهان المسئولين عن

حمايته • ولذلك فهم يفكرون بأسلوب يبعدهم عن العلاج الناجع
لهذه القلاقل التي تبدو كالشور على جسم الأمة •
وهم في رأيي أشبه بالطبيب الذي يعالج بشور الاكزيما او
الارتكاريا علاجا خارجيا سطحيا • فلا تكاد تغيب حتى تظهر غيرها
ولا تكاد تختفي من مكان حتى تظهر في مكان آخر • مع ان العلة باطنية
يمكن القضاء عليها اذا تغير الطعام الذي يتناوله المريض وعُد قليلا
في البيئة التي يعيش فيها •

ولا تظهر فكرتي بوضوح اقول ان رجال الامن • يفعلون عقب
كل حادث انفعالا (حيوانيا) فيأمرون باتخاذ اجراءات تقضى
بها احدث ما وقع من الجرائم • فاذا وقع مقتل ماهر باشا في
البرلمان فرضوا قيودا شديدة على دخول البرلمان • كان الجرائم
مستعق في المستقبل في هذا المكان وحده • وكان الحكام لا يظهرون
الا في البرلمان •

فاذا ارتكب حادث مقتل النقراشي باشا في الداخليه •
جعلوا من الداخليه حرما لا يدخل اليه انسان الا بعد التدقيق
والتحقيق • واللطف ان الذين يحققون مع الداخلين والخارجين
هم افراد من عساكر البوليس الذين يستطيع اى ابله ان يخدعهم
ولما وقعت حادثه محكمة مصر • منعوا دخول السيارات من الباب
البحرى للمحكمة مع ان الجريمة لم تقع من راكب سيارة • ومع ان
مركبها لم يدخل من هذا الباب •

وبالجملة ان هؤلاء لا يستطيعون ان يفكروا الا في حدود الواقع
المادى • ولا يستطيعون ان يرتفعوا عنه قليلا ليعرفوا ما وراء
الظاهر وبواعثه •

ونحمد الله ان كل الحوادث قد وقعت الى الان في مصر من
مصريين • لان ذلك يحدد نطاق البحث ويمين على تعرف اصل
العلة • اما لو وقعت من اجانب فالى الانسان كان يرى نفسه
مضطرا الى ان يرد اصل الجريمة الى جنسيات مختلفة كالصهيونيين
حيننا وكالتشيوعيين حيننا • وكثيرهم ممن يهمهم الانتقام من رجالنا او
تقويض نظامنا •

نص هام وخطير جدا

وارانى مضطرا ان انبه الذهن الى نص هام جدا ورد في خطاب
المرحوم النقراشي باشا وهو يخطب امام مجلس الامن • اذ قال تحت

عنوان « الانفجار » في صفحة ٦٣ من المطبوع الذي وزعته الحكومة وهو يتضمن بيانات رئيس الوزراء السابق في ليك سككس ما يلي :

« وهذا السخط المتملك لنفوس الجماهير لا يمكن تداركه فحسب . بل هو شيء لا محيص عنه ولا سبيل الى اخماده حتى لقد أوشك أن يتفجر . وطالما أدى الى أعمال العنف بل ، أقضى في الشهور الاخيرة الي اراقة الانماء وازهاق ارواح كثيرة . وأود يا سيدي الرئيس أن أكرر ما دام الاحتلال باقيا فلن يكون في الطوق تهدئة سخط الشعب ولا هناك سبيل الى اخماده اذا اشتعل . وان زمام الامر ليقلت بسهولة في مثل هذه الاحوال » .

وأنا لا أستطيع ان أتابع خطوات البحث حتى اصل الى دور هذا النص في علاج المشكلة التي نحن بصدد حلها . فأقف أمامه من الان وأرجو ان يطالعها المطالع بدقة وأمانة وإخلاص .

ان في حروف هذه العبارة القصيرة وسطورها . الامس للروسي للاضطراب الذي نحن فيه . وكل من يريد ان يضع يده على العلاج يجب عليه أن يقدره . وله بعد ذلك أن يلقبه جانبا ان رآه منقطع الصلة بحوادث القاهرة الاخيرة . ولكن بعد أن يفكر فيه . وبعد أن يعرضه على ذهنه وبعد أن يتأمله .

ولنتساءل أولا . ما الذي كان يرمي اليه المرحوم النقراشي باشا من هذه العبارة وأحسب ان لها ثلاثة تفاسير :

١ - فاما ان يكون النقراشي باشا قصد التعبير عن الحقيقة . وتصور (صادق) ان خيبة الامل التي سيمتني بها المصريين بعد رفض دعواهم في مجلس الامن . يستدفعهم الى اعمال اليائس أو الراسب في الانتقام . أو المؤمن بأن سبيل القوة وحده هو السبيل الطبيعي . وانه رحمة الله ظن أن بقاء جيش الاحتلال في مدينة القاهرة سيؤدي الى الاحتكاك بين المصريين وافراد هذا الجيش .

٢ - واما ان يكون ما قاله اعاز منه الى الشعب بأن يؤيد موقف رئيس حكومته في مجلس الامن فيبذل للعالم أن بقاء الاحتلال البريطاني سيهدد الامن حقا وان مصر لن تطيق سكوتا عليه .

٣ - واما ان يكون هذا القول قد ساقته تطورات المناقشة . فورد فيها ليكمل معناها وان العرض منه لم يكن اكسر من التهديد به فقط .

ثلاثة قصاص

وهذه التفاسير الثلاثة - على تنائي البواعث لكل منها عن الآخر - تلتقى في النتيجة .

فهي جميعا عند الشعب - ولا سيما عند شبانته - دعوة للمصادمة مع الانجليز . ولقد سمع هؤلاء الشبان هذا القول مذاحا بالعربية وبالانجليزية . وقرأوه في الصحف . وعلقوا عليه في دوائرهم .

وقد يكون من المفيد أن أسجل هنا أن بعض الذين كتبوا في الجرائد من الشبان قبل مفسر النقراشي بأشأ إلى ليك سكس كانوا يدعون إلى الثورة ومهاجمة الانجليز . ما دام أنه يحتمل أن تدفع بريطانيا بعدم اختصاص مجلس الأمن باعتبار أن خلاف حكومة مصر مع بريطانيا يعتبر تهديدا للأمن .

ومثل هذا القول من جانب هؤلاء الشبان . يكشف عن الحالة العقلية عندهم . وهي حالة جديرة بدرستها كما قلت كثيرا للمسؤولين . وكما أذعت في خطبي في نادي اللجنة العليا للحزب الوطني . وفي مراقباتي في القضايا السياسية .

« دلائل مادية »

وإذا أردتم دليلا على أن بواعث هذا الاضطراب . هي بواعث وطنية بعته - حتى حادث المحكمة الأخير على بشاعته وقبح وسيلفه وخطر نتيجته - فإن تواريف الحوادث التي وقعت منذ مقتل المرحوم ماهر باشا . هي هذا الدليل .

فعادته قنابل الاسكندرية وقعت ودا على تصادم الانجليز بالمصريين في الاسكندرية في مارس سنة ١٩٤٦ وما وقع منهم من اعتداءات على المصريين . ولم يفكر الشبان في القاء القنابل على الانجليز انتقاما للمصريين الا بعد أن وصلت المفاوضات إلى مرحلة حرجة - بنا فيها الانجليز مطالبين مسوفين .

وهذه الاحوال بعد ذلك . حتى انجلي الانجليز عن القاهرة والاسكندرية ونقلوا احتلالهم إلى السويس . فأحسوا أكثر المصريين أن هذا الجلاء ناقص . وأن الفرج به غير جائز . وقد ذهب شيخ من السامرة - دع عنك البهيان - إلى هذا القول وكتب فيه . ورفض أن يشترك في الاحتفال بتسليم تكتات قصر النيل

- ولذلك كان طبيعيا أن تلقى قنابل ٦ مايو سنة ١٩٤٧ من شبان فوارين وإن كان هذا القول لا ينفي أن عناصر وفدية أرادت أن تستغل الذين ألحقوا قنابل هذا اليوم لغرض الغاية التي اجتمعوا لها منذ البداية . ولكن الثابت أن هذه العناصر لم تنجح في الانحراف بالشبان عن الغاية التي اتجهوا لها .

وفي سنة ١٩٤٧ - ٢٥ ديسمبر أقيمت قنابل في الأماكن التي يتردد عليها العساكر الانجليز . وعلى سبيل عسكرة بريطانية كانت تسير في شوارع القاهرة

فالحادث اذن اليج آخر سنة ١٩٤٧ كانت تستهدف الانجليز وحدهم ومحالهم وممتلكاتهم . وكان ذلك طبيعيا جدا .

ولا أحب أن يكون الحديث الرسمي في مشاكلنا متسما بالنفاق أو بالتغاضي عن الحقائق . ولا أن يقوم الرأي الحكومي على افتراض ضعف الشعب أو خوره

فإننا جميعا نعرف أن الأمة التي ترفض دعوى استقلالها من العالم المتمدين لا تستطيع أن تسكت إلا إذا كانت في الحضيض من الوطنية والأخلاق . وما وقع من الحادث كان أقل من القليل فإن أمما غيرنا كاندونيسيا حاربت فعلا . ولم يقتصر ما وقع من أبنائها على هذه (الألغام الصبانية) التي اعتبرت عند وقوعها زلازل كبرى .

فإذا كان التفكير الرسمي سيتجه إلى القول بأن هذه جرائم وأن مرتكبيها جناة فلا نفع من قراءة هذه المذكرة إلى ختامها . ولا أمل في أن نعالج الاضطراب الذي سنواجه . والذي أقطع به ميتزايه مع الزمن . وسيأخذ صورا مختلفة . لا يستطيع أحد بأن يتنبأ بها . والذي يهب من جهات لا يظن أحد اليوم أنها ستكون مصدر الريح .

اختلال التوقيت

كان يجب على الحكومة عند وقوع هذه الأحداث أن تعرفنا ورأها . وأن تبادر بالتنفيس عن الشبان حالا . وإذا كانت هذه المذكرة لا تتسع لرسم سياسة الدولة في كل نواحيها ولا حتى لرسم سياستها في (معالجة الشبان) فإني أرجو ألا تضيق عن شرح مثال صغير . لا كان يجب أن يعمل في ذلك الجهة :

ومن رأيي مثلا أنه كان يجب أن تعدم الخدمة العسكرية - لا تطبيقا لقانون الخدمة العسكرية الجديد - بل لمواجهة الحالة النفسية التي شملت الشباب . وهي خدمة عسكرية لمدة قصيرة لا تزيد عن ٦ شهور أو سنة على الأكثر . يدعى لها جميع طلاب الجامعات أو أكثرهم بمصر واسكندرية . بحيث ينتقل هؤلاء الشباب إلى تكتات الصبائية بمصر وتكتات مصطفى باشا بالاسكندرية . ويعطون في الحال دروسا ابتدائية في الشئون العسكرية ويدربون وينظم توزيع الوقت بين الدراسة الجامعية والدراسة العسكرية . لو تم هذا عند عودة النقراشي باشا من مجلس الأمن لاستوعب كل حملة الشباب ولحماهم جميعا من التفكير السرى الذي يشبه تفكير الشباب في المسائل الجنسية حينما تفقد الظروف عن اشباع رغباته . وهذا التفكير السرى لا شك أنه تفكير مريض والاسراف فيه يؤدي إما بقتل الشاب أو بفصله عن المجتمع . لم يحدث هذا وكان اتحاد الجامعات معطلا . ولم يكن هناك سجل أبدا لتلاقى الرسميين مع الشباب . واشجعاهم بأن ما يساورهم ويقلق بالهم . هو شغل الحكومة الشاغل وانها تفكر فيه وتعمل له .

ولو وجدت مسميما في تلك الايام . لعرضت مع الحل الذي شرحته حلولا أخرى . ولكن ذلك قد فات أوانه .
وإذا كان افعال حالة التبرم والحية خطأ . أو خطأ عظيميا فحسب ، فهو على كل حال خطأ سلبي . انما الخطأ الايجابي هو معاملة المتهمين في قضايا القتل . كان خطأ جسيما جدا أن يعتبر ملقو قنابل اسكندرية وقنابل ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٧ متهمين بمعاملون معاملة الجناة . واعتقد أن محاكمة هؤلاء المتهمين كانت الجذابة لكل ما نعانيه الآن .

ولست أنكر أنه من الصعب على حكومة من الحكومات سلاسيما إذا لم تكن مؤمنة بالاسس التي يقوم عليها تفكيرى - بأن تطلق سراح المتهمين في قضايا كالتي ذكرتها الآن .
ولكن كان من اليسور جدا حفظ القضايا - لاسباب مما تحفظ له قضايا أخطر ولاسباب قضائية لا يملك فيها أحد من الدول الاجنبية (إذا كنا نرى هؤلاء هما في المسئلة) أن يسترض على الحفظ . فالادلة في كل تلك القضايا كان ثمة الجهد

غير المشروع من جانب رجال البوليس وتمررة قضحية كثير من
ضمانات التحقيق . ومع ذلك فإن الدليل فيها - بعد كل ما بذل -
ليس من القوة بحيث لا يمكن أن تحفظ معه القضية
لو تم هذا . وصحب بحركة من جانب الحكومة لتحويل الإبرة
المنعقدة في نفوس الشبان لاستقام الأمن العام . بعيدا عن
تدخل رجال الأمن الذين لو تركوا وحدهم ليفردوا في البلد
بنور فتنة جانحة

سلسلة جديدة من الاحداث

كان لكل هذه الاحداث أصل واحد . هو علاقتنا بالانجليز
وموقف الانجليز منا . ولكن لم يمض وقت طويل حتى جلت
مضاغفة جديدة هي دخول جيوشنا في فلسطين في ١٥ مايو
سنة ١٩٤٨

واحب ان نتذكر كيف غمرت البلاد موجة سرور وفرح . وكيف
هدأت النفوس وطابت بتضحيات أبنائها . وكيف كان توديع الفرقة
التي سافرت من حرس جلالة الملك حماسيا وشعبيا
ذابت في هذه الحملة كل هموم الشعب . ولم يفكر واحد
في ان يطلق رصاصة فضلا عن ان يلقي قنبلة

ولكن توالى الانباء عن فظائع الصهيونيين في دير ياسين
وأمثالها . وصدت الميدان ركود حينا . ورأى المصريون ان اليهود
في بلادهم يتمتعون بحرية غير عادية . في هذه الظروف
الاستثنائية انقطعت أنباء الانتصارات . ولم يتكلم أحد من
الحكومة

ولذلك بدأت الانفجارات في حارة اليهود . ثم على مقربة من
شيكورييل وأوريكو ولم يكتشف فاعلوها

ثم زاد ضغط أنباء الميدان العسكري على الاعصاب بفعل
الهدنة التي فرضت علينا وأحس الشعب ان الحرب لا تجري على
ما يجب ان تجري عليه الحروب . أحس الجميع ان كل شيء في مصر
يبوء عماديا فيما عدا الرقابة على الصحف . فلم يشعر انه يحارب
ولم يسمع ما يضر به . ودخلت أعمال الحرب والسياسة المتصلة
بها في عالم من القموض والسرية . وأفسحت المجال للاشاعات
وهنا تجددت الحوادث فوقت حوادث مصر الجديدة . ووقعت

الانفجارات المروعة التي كان من أهمها شركة الاعلانات الشرقية .
وجدت الحكومة في القبض على مرتكبي هذه الحوادث .

وفي هذه الأيام وددت أن أجدا نسانا من الرسميين يستمع إلي . فلم أجد
فقتضت بأن حدثت فكري تلك أباطه بوصفه نائبا يسهلا له
التحدث مع رئيس الوزراء . - وقلت له إن الفرح بالقبض على
الشبان الذين قبض عليهم في السيارة بناحية قسم الوايلي غاية
في الخطأ . إن هؤلاء الشبان يعرضون أنفسهم لأكبر المخاطر
لأنهم يعتقدون أن بلادهم لا تخلم وقد سمعت أن أكثر هؤلاء الشبان
عاونوا اللجنة العربية العليا التي يرأسها السيد أمين الحسيني عند
ما كانت اللجنة تجمع الأسلحة لفلسطين . وعلمت أيضا أن أكثرهم
يود التطوع لحرب فلسطين ويتمنى أن تفتح لهم أبواب التطوع لكل
شاب متعلم متقف يود أن يحارب من أجل بلاده . ولتؤلف من هؤلاء
جميعا فرقة تحارب هناك وتفرغ حماستها في عمل نافع للبلاد .
وهو في الرقت نفسه يحمي أمنها

ولكن اعتبر مثل هذا الإجراء ضارا لسبب لا أدريه وبقي هؤلاء
في مصر تؤرقهم حماسة متأججة لا يجدون لها متنفسا .
ولذلك بقيت الابخرة التي تملأ صدورهم . مصدرا مقلقا للأمن
وللدولة .

ولم يرد أحد أن يفكر في علاج غير هذه الصلاجات الادارية .
والسطحية التي هي كل بضاعة رجال الأمن الرسميين .

الوصول الى القمة

سارت الحكومة على اعتبار كل شاب يفكر في تنفيذ افكاره الوطنية
لحسابه الخاص مجرما . وأخذت تجمع الأسلحة وتقبض على محزبيها
وجعلت احرارها جنائية . أو شددت على الأقل العقوبة .

فقامت حرب خفية بين الحكومة وبين هؤلاء الشبان الوطنيين .
وأصبح كل منهما في معسكر مع ان معسكرا واحدا كان يمكن
أن يجمعهم لو اختارت الحكومة واحدا من غير الرسميين الذين
تنق بهم . ليجعل هؤلاء الشبان في خدمة الحكومة وأغراض
الدولة . ولذلك لما أصبح هؤلاء الشبان في رأى الدولة مجرمين .
أضحت الدولة وموظفيها في رأى هؤلاء خونة . وخسرنا بهذا كثيرا
جدا .

وقد انتهى التفكير الرسمي الى اعتبار الاخوان المسلمين كهيئة
مسئولة عن هذه الحوادث وقضى الامر . واصدر الحاكم العسكري
تعليماته الخاصة بالحل .

وقد كان أساس هذا التفكير فى هذه الحكومة خاطئا لانه قام
على افتراض أن جماعة الاخوان هي التي تلد هذه الافكار . وأن
الرابطه بين مرتكبي هذه الحوادث هي وحدها رابطه جماعة الاخوان .
ولذلك استمر التفكير عند هؤلاء الشبان وزاد حدته وتوتره ان
هؤلاء الشبان اعتبروا أمر الحل تحديا وخرقا للقانون واستهانة
بالحرية وخيل اليهم ان الوطنية تطارد وأن الدولة تحشد فى
مطاردة الوطنيين كل سلطانها بما فيها التشريع . وصاحب هذا
الخدلان العسكري الذى منينا به فى فلسطين . وجمود القضية
المصرية . وتردد الحديث عن المفاوضات . وظهور الاصبح
البريطانية فى كثير من الاحداث المتصلة بفلسطين ، فاكتمل الجو
الذى تتوالد فيه جرائم التفكير غير الصحيح .

احس فريق من الاخوان أنهم يشتمون ولا يجدون وسيلة
للتعبير عن أنفسهم . فكل وسائل التعبير ممنوعة وأن السبيل
لرفع الظلم عنهم هو محاربة الدولة بأسرها . والدولة هي
التي دفعتهم الى هذه الخاتمة .

ولذلك وقع حادث مقتل النقراشي باشا . ولما قبض على
القاتل . وكان المعتقلون فى قضية السيارة لا يزالون رهن الحبس .
تصور بعض الشباب ان وضع حد لهذه السلسلة من المطاردة
والتضييق . هو هدم السلطة التي تقف عائقا أمام حريته وحرية
اخوانه . فكان التفكير فى هذه الجريمة البشعة التي فاقت كل
ما عداها .

« تلخيص »

يتضح من كل ما تقدم :

١ - أن الحوادث التي وقعت كلها . بدأت أولا منطحية . لم
ينتج عنها تخريب جسيم أو وفاة أو جروح كثيرة .

٢ - أن هذه الاعتداءات استهدفت غير المصريين وغير
أموالهم

٣ - أن هذه الحوادث كانت ضدى لمشاعر وعواطف قومية

- سليمة وطبيعية • وأنها كانت متوقعة • وإن مثلها يمكن أن يقع في غير مصر • بل إن أكثر منها وقع في بلاد أخرى •
- ٤ - إن هذه الحوادث لم تعالج بغير الطريق الإداري التقليدي • فتصاعدت في الكيف وفي العدد واتسع نطاقها •
- ٥ - إن كل ما اتخذ من الإجراءات لم يثبت كفايته إلى الآن في منع الجريمة ولا من تخفيفها •

« حلول »

- أذن ما الذي يجب عمله على ضوء ما قدمناه في بيان الأسباب • وفي مقامة الأخطاء التي ارتكبت •
- إن الذي أسلفناه لم يخل من إشارات إلى الحلول • لذلك لم يبق إلا القليل لتركيز القول في تحديد هذه الحلول • ونضعها تحت العناوين التالية :
- أولا - رفع الكبت
- ثانيا - استغلال الحماسة التي تشعل الشبان الآن وتصعيدها والتسامي بها •
- ثالثا - تدعيم السلطات المتصلة بالشبان روحيا •
- وقد يظن طآن أننا سنبدأ برفع الكبت • وهذا غير صحيح • إذ سنبدأ بالتصعيد وبالتسامي بالشبان وسبيل ذلك •
- ١ - أن يباشر اتحاد الجامعة نشاطه في الحال • وإن يوالى عقد اجتماعاته وإن توافق الحكومة على أن يفكر هذا الاتحاد في كتابة تقرير أو تقارير عن الشئون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد • وإن يفتفر مؤقتا ما قد يكون في هذه التقارير من أفكار متطرفة •
- ٢ - لتوزع الحكومة عن طريق أساتذة الجامعة أني عقد مؤتمر أو مؤتمرات في الجامعات داخل حرم الجامعة ليندل فيها الطلاب على اختلاف نزعاتهم بأرائهم في شئون بلادهم • وحذا لو حضر هذا المؤتمر وزير - وحذا لو كان هذا الوزير مصطفى مرعي بك - وبدأه بكلمة يطلب فيها الوزير من الشبان أن يفكروا بحرية في شئون بلادهم بوصفهم الجيل الذي سيتلقى على كتفيه قريبا الأعباء •
- ٣ - يجب إعادة صحيفة الجامعة التي كانت تصدر من سنوات مضت وتوقفت •

- ٤ - يجب تنظيم رحلات في منتصف السنة الدراسية القادمة الى البلاد العربية - سوريا ولبنان - والى الاقصر واسوان
- ٥ - يجب تنشيط الرياضة في الجامعة والاتفاق عليها بسخاء وعقد اولمبياد صغير بين الجامعات في مصر واسكندرية والمدارس العالية في جميع الالعاب . مع بذل جهد كبير في الدعوة له ولقت النظر اليه .
- ٦ - يجب فتح ابواب التطوع في فرقه خاصه بطلبة الجامعات للاستعداد لاستئناف القتال في فلسطين . ويوضع لها نظام يسمح للطلاب النضمين أن يوفقوا بين الدراسة في الجامعة والقيام بالتدريبات العسكرية المطلوبة .
- ٧ - فتح زدى الجامعة وتنظيم محاضرات ومناظرات فيه . يبدأ ببرنامج كل فرع من فروعها استاذ كبير في الجامعة . وجلة القول اعادة فروع النشاط الجامعي . ويمكن بطبيعة الحال اقتراح أمور أخرى كثيرة تستهلك الفائض من نشاط الشبان . كاعادة مشروع القرش الى سابق عهده . وايسكاله الى شبان الجامعة . واسباغ اهتمام خاص عليه . وغير ذلك مما لا يقع تحت حصر . حينئذ تتوفر الرغبة وتكمل الارادة وتخلص النية .
- اذا تم التصعيد . وبسرعة . وبلا حيرة . واتسع الصدر قليلا للأخطاء التي ستلازم تنفيذ هذا العمل . ولم يتطير القائلون بالامسر من كل صدمة قد تفاجئهم . أمكن الانتقال بالامة الى حالة من التضامن القومي . وعادت الدراسة الى وضع يعود بالخير على الجميع .

رفع الكبت

وامكن في الوقت نفسه رفع القيود شيئا فشيئا - وأول قيد يجب رفعه هو اعادة الطلبة المفصولين . يتلوه رفع الحصار عن الجامعة . يتلوه إلغاء الامر العسكري الخاص باشتغال الطلبة بالسياسة اكتفاء بقانون حفظ النظام في المعاهد ولا بد من تخفيف الاحكام العرفية . ووضع الرقابة على الصحف في نطاقها العسكري البحت تنفيذا عن الافكار المخفضة . وخروجها بالناس من دائرة الهس والنقد الشفوي الى ابداء الراى بصراحة مع تحمل تبعاته .

وابعا - التنعيم الروحي لقيادة الشبان

ان مدرسى المدارس وأساتذة الجامعة والآباء فى البيوت ورؤساء الاقلام فى المصالح يشكون من حالة تمرد تفسر الشبان جميعا . وهذا ما يسمى بانتهاء السيادة وقد شاهدت أوروبا عقب الحرب العالمية الاولى مثل هذه الحالة لا بسبب انتشار الافكار الشيوعية والديموقراطية والاشتراكية بين صفوف الشبان والعمال . بل بسبب ضائقة الشخصيات التى شغلت مركز الزعامة السياسية فى البلاد . فقد اختفى القيصر وبسمارك من ألمانيا . واختفى لويديجورج من بريطانيا . وكلمنصو وبوانكاريه من فرنسا . وظهر على المسرح صغار ليس لهم النفوذ الروحي الذى تدين له البلاد بالطاعة . ولست أحب أن أتحدث عن الشخصيات التى جاءت بعد على يكن ومحمد محمود وثروت زعماء حزب الاحرار وسعد زعيم الحزب الوفدى . فان هذا مبحث شائك . انما أود أن أبين اقفاار المناصب الروحية من القادة الذين يشبعون النفس .

لنسال نفسك ما هو الكتاب الذى يبلغ الاحتفال به مبلغ الكتب التى كان يصدرها طه حسين واخوانه . وأين هى المعارك الادبيه التى كانت تشغل الشبان وتستنفد قدرات من حيويتهن وترضى فيهم نزعات النقد والتعليق .

أين المناظرات فى الصحف بين كبار الكتاب . وأين هم الآن . وأين انتباههم لقد كان لسلامة موسى مدرسة . وللعقاد تلاميذ وأتباع . ولمصطفى صادق الرافعى أشياع متعصبون . وكانت هناك الرسالة والثقافة مجلتي الشباب . وهما من الرصانة والعمق الى الحد الذى يستحيل مع قراءتهما تحرك نزعات الضعف والطيش . ثم انظر الآن الى حالة الانسحاب التى تتزايد مع الزمن . فالكتاب الكبار كفوا عن الكتابة القيمة أو نضب معينهم . ولم يحل محلهم سواهم . وأساتذة الجامعة هربوا من مواقعهم الخطيرة والرفيعة وآثروا عليها وظائف حقيرة روحيا من مثل وكيل وزارة وأقل . ان فى الجامعة صبيان ثم تكتمل لهم التجربة ولم تستقم حتى السنتهم فى الاداء والبيان وهؤلاء هم الذين يعلمون الشبان . فلا يكون لتعليمهم الا اثر واحد هو اشاعة التمرد . لانهم يعجبون أن تكون الأوامر والأنظمة الحكومية سببا

في فرض الاحترام لهؤلاء الناشئين الذين يسمون بالحق أو بالباطل
اساتذة .

ان رعاية الحياة الأدبية من اوجب واجبات الحكومة . وكلما
زاد الاضطراب وشاعت الحيرة بين الناس كلما عظم واجب
الحكومة في البحث عن الاسباب (الروحية) لهذا كله .
وانا أقترح سرعة تنفيذ هذه الأمور الآتية :

١ - تكليف كبار الاساتذة في الحقوق والآداب أمثال
السنهوري باشا ومصطفى مزعى والهلالي بدون تردد وطه حسين
وأحمد أمين بالقاء فرع من مادة سيجتمع للطلبة منهج متكامل
يتلقونه على أيدي هؤلاء الاساتذة فيحبون المادة وحبون الجامعة .
وتقوم في نفوسهم من جديد عاطفة الاحترام والتقدير التي
أخلت الطريق للاستعلاء والاستكبار .

٢ - تقوية الحياة الادبية بتنظيم سلسلة محاضرات في
الجمعية الجغرافية وجمعية التشريع والاقتصاد يحضرها الوزراء
ويدعى لها كبار المحاضرين والمتكلمين من جميع الاحزاب .
ومن الاجانب أحيانا . فالحياة الادبية تحتاج الى ترميم سريع .
٣ - لا بد أن تمنح الجرائد الادبية كالثقافة والرسالة معونة
مالية من الحكومة .

٤ - لا بد من التفكير في تشكيل وزارة أو على الاقل وكالة
وزارة للشباب تجمع في يدها شئون الرياضة والمؤتمرات
السنية للجامعيين وتنسيق علاقات الطلبة المصريين باتحادات
الجامعات في أوروبا وفي الشرق وتنظم أيضا المعسكرات الحولية .

.....

هذه هي نظرتي بصفة عامة في بواعث مشكلة الامن وأسبابها
وطريقه علاجها .

ولا شك أن هذه المشكلة متصلة بالسياسة العامة للدولة .
ولكن رأيت الاكتفاء بالجانب الذي لا يمت الى السياسة العامة
حتى يسهل كتابة تقرير يمكن تنفيذ ما فيه أو أكثر ما فيه ان
كان فيه شيء يستحق التنفيذ .

Bibliotheca Alexandrina



0632851